

نظام البعثات العلمية للمملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٣

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠

نظام البعثات العلمية

صادر بمقتضى المادة (٢٦) من قانون المعارف العام رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٥

الفصل الأول

التعريفات

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام البعثات العلمية لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يسري هذا النظام على جميع الأشخاص الذين يوفدون في بعثات علمية سواء كانوا موظفين أم مستخدمين أم طلاباً أم خلاف ذلك على حساب الحكومة أو أية حكومة أو هيئة أخرى .

المادة ٣ - يكون للألفاظ والمباني الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

تعني كلمة (الملكة) المملكة الأردنية الهاشمية .

وتعني كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

وتعني كلمة (اللجنة) لجنة البعثات العلمية المؤلفة بموجب هذا النظام .

وتعني كلمة (الموظف) موظف الحكومة حسب التعريف الوارد في نظام الموظفين المدنيين .

وتعني كلمة (الطالب) الطالب أو الطالبة .

وتعني كلمة (المستخدم) كل شخص تستخدمه الحكومة من المخصصات المفتوحة أو من مخصصات المشاريع أو الامانات براتب شهري مقطوع على أساس الاجرة اليومية أو غيرها ، ولا تعني العمال الذين يتقاضون اجوراً يومية ، ويشمل ذلك لغايات هذا النظام كل شخص يستخدم في أية هيئة أو مؤسسة غير حكومية أو شركة ويتقاضى راتبه من تلك الهيئة أو المؤسسة أو الشركة .

وتعني كلمة (البعثة العلمية) البعثة التي تزيد مدتها على ثلاثة اشهر خارج المملكة وتكون غايتها الحصول على درجة علمية أو دبلوم أو شهادة أو القيام بدراسة علمية أو اعداد بحث علمي أو كسب مران أو خبرة أو الاطلاع على ناحية من نواحي المعرفة نظرية أو تطبيقية أو حضور مقررات دراسية موسمية معينة .

الفصل الثاني

لجنة البعثات العلمية

المادة ٤ - تتألف لجنة البعثات العلمية من :

١ - وزير التربية والتعليم رئيساً .

٢ - وكيل ديوان الموظفين عضواً .

٣ - امين عام مجلس الاعمار عضواً .

٤ - وكيل الوزارة او الدائرة الموفدة عضواً .

٥ - مساعد وكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون الثقافية عضواً .

المادة ٥ - يعين رئيس اللجنة احد موظفي وزارة التربية والتعليم لا تقل درجته عن الرابعة سكرتير اللجنة ليتولى الاشراف على غابراتها وتحضير اعمالها وحفظ قيودها وسجلاتها وكل ما يتعلق بها .

المادة ٦ - أ - تتخذ اللجنة قرارها بالاجماع او بالاكثرية على ان يقرن بموافقة رئيس الوزراء . ولا يحجب صوت وكيل الوزارة او مدير الدائرة الموفدة الا في القضايا المتعلقة برشحي الوزارة او الدائرة التي يمثلها .

ب - يرسل رئيس اللجنة نسخة من القرار الى كل من رئيس الوزراء ورئيس مجلس الاعمار ووزير الخارجية ووزير المالية ووزير الوزارة الموفدة ورئيس ديوان الموظفين ورئيس ديوان المحاسبة .

المادة ٧ - يجوز للجنة ان تضم اليها في اي من جلساتها ، بدعوة من رئيسها مندوباً عن الهيئة التي تتولى الاتفاق على البعثة ومن تشاء من الاخصائيين والخبراء للاستشارة فقط .

المادة ٨ - تعقد اللجنة جلساتها بدعوة من رئيسها .

الفصل الثالث

شروط اختيار البعثات العلمية

المادة ٩ - يشترط في المرشح للبعثة ان يكون :

هكذا من الأشغال

أ - أردنياً .

ب - سالماً من الأمراض المعدية ، ومن الأمراض والعمالجات الجسمية والعقلية التي تمنعه من السفر ومن الدراسة في جو البلاد التي سيوفد إليها ، ومن الاستفادة من خدماته بعد انتهاء البعثة ، بموجب تقرير طبي معطى من لجنة طبية حكومية مؤلفة من طبيبين على الأقل .

ج - حسن السلوك والسمة .

د - متمتعاً بحقوقه المدنية ، غير محكوم عليه بخيانة أو بجنحة مخلة بالشرف .

هـ - حائزاً على المؤهلات والشروط الأخرى المقررة للبعثة التي رشح لها .

الفصل الرابع

قواعد اختيار البعثات العلمية

المادة ١٠ - لا يوفد أي شخص في بعثة علمية على حساب الحكومة أو أية حكومة أو هيئة أخرى إلا :

أ - إذا كانت هنالك مخدصات مرسومة في المرافقة المتأققة لهذه الذاية ، أو تهدت بالاتفاق عليه إحدى الحكومات أو الهيئات بموافقة السلطة المختصة .

ب - إذا صدر قرار من اللجنة بالموافقة على إيفاده وأقرن ذلك القرار بتسديد رئيس الوزراء .

وتخضع جميع المنح الدراسية التي تقدمها الحكومات والهيئات الأخرى لشروط هذه المنح على أن لا تتعارض هذه الشروط مع السياسة العامة للحكومة .

المادة ١١ - قبل النظر في أية بعثة علمية يعلن عنها بالتعميم الرسمي بين الوزارات والدوائر الرسمية إذا كانت مخصصة لموظفي ومستخدمي الحكومة ، أو بوسائل الإعلان العادية إذا كانت مخصصة للطلاب وغيرهم وتقدم الطلبات إلى المراجع المختصة على النماذج التي توضع لهذه الغاية .

المادة ١٢ - مع مراعاة أحكام المادة ١٥ من هذا النظام يتم اختيار الموظفين والمستخدمين للبعثات العلمية من بين موظفي ومستخدمي الوزارات والدوائر المرتبطة بها لنوع التخصص اللازم لسد حاجة كل منها ، على أن يكون الأشخاص الذين يقع الاختيار عليهم أكثر الموظفين والمستخدمين لياقة ومقدرة ، وإعلام مؤهلات علمية حسب شروط كل بعثة بما يتفق وأحكام هذا النظام .

المادة ١٣ - يتم اختيار الطلبة للبعثات الدراسية من بين الناجحين الأوائل في فحوص المساهد الحكومية العالية ، أو في فحوص الدراسة الثانوية الأردنية أو ما يعادلها من الشهادات الأخرى حكومية أو غير حكومية على أن يراعى في ذلك توزيعها توزيعاً متناسباً على الأولوية في الملكية ، وتعطى الأولوية في كل لواء للطلاب الأعلى درجة .

واللجنة الحق في عقد امتحانات تنافسية لاختيار الأصلح ، ويشترط في جميع الحالات ما يلي :

أ - أن يكون مستوى النجاح في مبحث التخصص ممتازاً أو متفوقاً على الأقل .

ب - أن يكون مستوى الطالب في اللغة الإنجليزية عالياً ، إلا إذا كان موضوع التخصص يدرس بلغة أخرى غير اللغة الإنجليزية .

المادة ١٤ - يتم اختيار المستخدمين في غير دوائر الحكومة والأشخاص الذين لا ينقسمون إلى الحكومة للبعثات العلمية على حساب حكومة ما أو هيئة غير الحكومة وفقاً لأحكام العامة المنصوص عليها في هذا النظام ، ويشترط في ذلك :

أ - أن يكون المرشح مستخدماً في أحد المشاريع في الملكية ويتقاضى راتبه من الدائرة الفنية غير الحكومة ، أو

ب - أن يكون مستخدماً في إحدى الشركات أو الهيئات التي تتعاطى العمل في الملكية ، أو

ج - أن يكون قائماً بعمل صناعي أو اقتصادي أو غير ذلك ذي فائدة عامة وأن يكون ذا مهارة ممتازة في ذلك العمل تقدرها الجهة التي ترشحه للبعثة .

المادة ١٥ - يشترط في مرشح البعثة من الموظفين أو المستخدمين أو غيرهم ، باستثناء الطلاب أن يكون حائزاً على شهادة معترف بها لا تقل عن مستوى الدراسة الثانوية الكاملة وأن يكون من المتفوقين في عمله ، أو أن يكون فنياً تستلزم طبيعة عمله إيفاده إذا كان عمله ممتازاً وانطبقت عليه شروط البعثة التي تتطلبها الجهة الموفدة . ويشترط في جميع هذه الحالات قناعة اللجنة بلياقة المرشح للبعثة .

المادة ١٦ - أ - لا يجوز إيفاد أي شخص في بعثة للتخصص قبل انقضاء سنتين على الأقل على تاريخ عودته من بعثة سابقة إلا في الحالات التي توصي بها اللجنة الخاصة (المؤلفة بموجب بيان الأنظمة والإجراءات السارية بالنسبة لتدريب الأردنيين بموجب مشاريع النقطة الرابعة والذي أقر واتفق عليه من قبل كل من مجلس الأعمار الأردني وبعثة الولايات المتحدة الأميركية للعمل في الأردن) ويوافق عليها رئيس الوزراء .

ب - يستثنى من أحكام الفقرة السابقة الطلاب الذين يوفدون في بعثات علمية من أجل الحصول على درجة علمية أو دبلوم أو شهادة إذا كانت مدة البعثة غير كافية لتحقيق الغرض الذي أوفدوا من أجله . وفي مثل هذه الحالات يجوز تجديد مدة البعثة بقرار من اللجنة وموافقة رئيس الوزراء .

المادة ١٧ - في حالة وجود منحة دراسية أو شغور مكان مبعوث قطعت بعثته لأي سبب يجوز للجنة أن تنتخب لتلك البعثة أحد الأشخاص الحائزين على دراسة جامعية تامة أو غير تامة أو أحد الطلاب الذين يدرسون في الجامعات - ويشترط في هذه الحالات :

هذا من الأهل

أ - اردنيا .

ب - سالما من الامراض المعدية ، ومن الامراض والامهات الجسمية والعقلية التي تمنعه من السفر ومن الدراسة في جو البلاد التي سيوفد اليها ، ومن الاستفادة من خدماته بعد انتهاء البعثة ، بموجب تقرير طبي معطى من لجنة طبية حكومية مؤلفة من طبيبين على الاقل .

ج - حسن السلوك والسمعة .

د - متمتعاً بحقوقه المدنية ، غير محكوم عليه بجنائية او بجنحة مخلة بالشرف .

هـ - حائزاً على المؤهلات والشروط الاخرى المقررة للبعثة التي رشح لها .

الفصل الرابع

قواعد اختيار البعثات العلمية

المادة ١٠ - لا يرقد اني شخص في بعثة علمية على حساب الحكومة او اية حكومة او هيئة اخرى الا :

أ - اذا كانت هنالك مخدصات مبررة في الميزانية النافذة لهذه الغاية ، او تهيئت ، بالاتفاق عليه احدى الحكومات او الهيئات بموافقة الحكومة .

ب - اذا صدر قرار من اللجنة بالموافقة على ايفاده واقترن ذلك القرار بتصديق رئيس الوزراء .

وتختص جميع المنح الدراسية التي تقدمها الحكومات والهيئات الاخرى لشروط هذه المنح على ان لا تتعارض هذه الشروط مع السياسة العامة للحكومة .

المادة ١١ - قبل النظر في اية بعثة علمية يعلن عنها بالتعميم الرسمي بين الوزارات والدوائر الرسمية اذا كانت مخصصة لموظفي ومستخدمي الحكومة ، او بوسائل الاعلان العادية اذا كانت مخصصة للطلاب وغيرهم وتقدم الطلبات الى المراجع المختصة على النماذج التي توضع لهذه الغاية .

المادة ١٢ - مع مراعاة احكام المادة ١٥ من هذا النظام يتم اختيار الموظفين والمستخدمين للبعثات العلمية من بين موظفي ومستخدمي الوزارات والدوائر المرتبطة بها لنوع التخصص اللازم لسد حاجه كل منها ، على ان يكون الاشخاص الذين يقع الاختيار عليهم اكثر الموظفين والمستخدمين لياقة ومقدرة ، واعلام مؤهلات علمية حسب شروط كل بعثة بما يتفق واحكام هذا النظام .

المادة ١٣ - يتم اختيار الطلبة للبعثات الدراسية من بين الناجحين الاوائل في فحوص المصاهد الحكومية العالية ، او في فحص الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادلها من الشهادات الاخرى حكومية او غير حكومية على ان يراعى في ذلك توزيعها توزيعاً متناسباً على الاولوية في الملكية ، وتمطي الاولوية في كل لواء للطلاب الاعلى درجة .

واللجنة الحق في عقد امتحانات تنافسية لاختيار الاصلح ، ويشترط في جميع الحالات ما يلي :

أ - ان يكون مستوى النجاح في مبحث التخصص ممتازاً أو متفوقاً على الاقل .

ب - ان يكون مستوى الطالب في اللغة الانجليزية عالياً ، الا اذا كان موضوع التخصص يدرس بلغة أخرى غير اللغة الانجليزية .

المادة ١٤ - يتم اختيار المستخدمين في غير دوائر الحكومة والاشخاص الذين لا ينتسبون الى الحكومة للبعثات العلمية على حساب حضومة ما أو هيئة غير الحكومة وفقاً لاحكام العامة المنصوص عليها في هذا النظام ، ويشترط في ذلك :

أ - ان يكون المرشح مستخدماً في احد المشاريع في الملكية ويتقاضى راتبه من الدائرة الفنية غير الحكومة ، أو

ب - ان يكون مستخدماً في احدى الشركات أو الهيئات التي تتعامل العمل في الملكية ، أو

ج - ان يكون قائماً بعمل صناعي او اقتصادي او غير ذلك ذي فائدة عامة وان يكون ذا مهارة متميزة في ذلك العمل تقدرها الجهة التي ترشحه للبعثة .

المادة ١٥ - يشترط في مرشح البعثة من الموظفين أو المستخدمين أو غيرهم ، باستثناء الطلاب ان يكون حائزاً على شهادة معترف بها لا تقل عن مستوى الدراسة الثانوية الكاملة وان يكون من المتفوقين في عمله ، او ان يكون فنياً تستلزم طبيعة عمله ايفاده اذا كان عمله ممتازاً وانطبقت عليه شروط البعثة التي تتطلبها الجهة الموفدة . ويشترط في جميع هذه الحالات قناعة اللجنة بلياقة المرشح للبعثة .

المادة ١٦ - أ - لا يجوز ايفاد اي شخص في بعثة للتخصص قبل انقضاء سنتين على الاقل على تاريخ عودته من بعثة سابقة الا في الحالات التي تقرر بها اللجنة الخاصة (المؤلفة بموجب بيان الانظمة والاجراءات السارية بالنسبة لتدريب الاردنيين بموجب مشاريع النقطة الرابعة والذي اقر واتفق عليه من قبل كل من مجلس الاعمار الاردني وبعثة الولايات المتحدة الاميركية للعمل في الاردن) ويوافق عليها رئيس الوزراء .

ب - يستثنى من احكام الفقرة السابقة الطلاب الذين يوفدون في بعثات علمية من اجل الحصول على درجة علمية أو دبلوم أو شهادة اذا كانت مدة البعثة غير كافية لتحقيق الغرض الذي اوفدوا من اجله . وفي مثل هذه الحالات يجوز تجديد مدة البعثة بقرار من اللجنة وموافقة رئيس الوزراء .

المادة ١٧ - في حالة وجود منحة دراسية او شغور مكان مبعوث قطعت بعثته لاي سبب يجوز للجنة ان تنتخب لتلك البعثة احد الاشخاص الحائزين على دراسة جامعية تامة او غير تامة او احد الطلاب الذين يدرسون في الجامعات - ويشترط في هذه الحالات :

هلينا من المرحل

أ - أن يجري اختيار الطالب الذي يواصل اختصاصه في مؤسسة أو معهد معترف بشهادته العلمية في أحد الميادين المتعلقة بعمل الوزارة المعنية .

ب - أن لا يقل معدله العام في جميع مراحل دراسته الجامعية عن درجة جيد (ب) .

ج - أن تكون نتائج الجامعة احسن النتائج بين جميع الطلاب المتقدمين للبعثة حسب التقرير الذي يرد عنه من الجامعة التي يدرس فيها ، على أن تقنع اللجنة بذلك إذا كان المتقدمون للبعثة ينتمون إلى أكثر من جامعة واحدة .

المادة ١٨ - أ - لا يسمح لاية حكومة اجنبية أو مؤسسة أن ترسل أي شخص في بعثة دراسية لنفايات كسب مران أو خبرة للاطلاع على ناحية من نواحي المعرفة لمدة تزيد على ثلاثة أشهر دون أن يخضع اختياره للقواعد المنصوص عليها في هذا النظام ، ودون أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لارساله وفقاً لاحكامه .

ب - يستثنى من احكام الفقرة السابقة الاشخاص الذين يوافق رئيس الوزراء على ايفادهم على حساب شركات تجارية أو مؤسسات خيرية أو دينية . ولا تخضع بعثات مثل هؤلاء الاشخاص لاحكام المواد ١٩ - ٢٣ من هذا النظام .

الفصل الخامس

التمهيد الذي يرتبط به المبعوث

المادة ١٩ - مع مراعاة احكام المواد ٢٠ - ٢٣ من هذا النظام على كل مبعوث أن يوقع قبل ايفاده تمهيداً بالخدمة وفق الشروط والاحوال التالية :

أ - إذا كان المبعوث موظفاً في وزارة التربية والتعليم أو مستخدماً فيها أو طالباً لغايات توظيفه فيها بعد عودته من البعثة فيوقع تمهيداً بالخدمة في وزارة التربية والتعليم .

ب - إذا كان المبعوث موظفاً في إحدى الوزارات أو الدوائر الحكومية غير وزارة التربية والتعليم أو مستخدماً فيها فيوقع تمهيداً بالخدمة في الوزارة أو الدائرة التي نسبت ايفاده .

ج - إذا كان المبعوث طالباً لغايات توظيفه في إحدى الوزارات أو دوائر الحكومة فيوقع تمهيداً بالخدمة مع الحكومة .

د - إذا كان المبعوث مستخدماً في إحدى المؤسسات العامة أو الأهلية أو إحدى الشركات فيوقع تمهيداً بالعمل مع الجهة التي كان يشتغل معها قبل ايفاده والتي تعتبر هي الجهة الموفدة له .

هـ - إذا كان المبعوث لا ينتمي إلى أية فئة من الفئات السابقة فيوقع تمهيداً مع رئيس ديوان الموظفين بالعمل في المملكة .

و - إذا اغفل تنظيم تمهيد مع المبعوث ، أو إذا اغفل إدراج أي شرط من الشروط الواجب إدراجها في التمهيد الذي يرتبط به المبعوث بموجب هذا النظام لسهو أو خلاف ذلك فيعتبر هذا النظام ملزماً بتلك الشروط التي لم ينظم بها تمهيد أو بالقدر الذي اغفل إدراجها في التمهيد .

المادة ٢٠ - يجب أن يكفل المبعوث كفيل مليء على الشروط التي تمهيد بها ، على أن تشهد الغرفة التجارية أو أحد البنوك بقدرته على دفع جميع المبالغ التي أنفقت عليه مع إضافة ٥٠٪ من مقدارها إذا تقرر استردادها وتعفى من هذه الإضافة المبعوث إذا تزوجت . وتشمل النفقات جميع الرواتب والعلاوات التي استوفها المبعوث واجور السفر والتعليم وتكاليف المعيشة وسائر المخصصات التي صرفت عليه أثناء البعثة من الحكومة أو غيرها أو أي مصدر كان . ويجب أن يصدق التمهيد من الكاتب العدل ويكون قرار اللجنة بتقدير قيمة النفقات ملزماً للمبعوث أو كفيله وغير خاضع لاية طريقة من طرق الطعن فيه .

المادة ٢١ - تكون مدة الخدمة بموجب التمهيد المنصوص عليه في هذا النظام مثلي مدة البعثة . ويعتبر الجزء من السنة الدراسية سنة كاملة لغايات الخدمة بموجب هذا النظام .

المادة ٢٢ - يعتبر الوزير المختص هو الجهة الموفدة بالنسبة لموظفي ومستخدمي وزارته ووزير التربية والتعليم هو الجهة الموفدة بالنسبة لموظفي ومستخدمي وزارته وبالنسبة أيضاً للطلاب الذين يوفدون لغايات توظيفهم في وزارة التربية والتعليم بعد عودتهم من البعثة ، ورئيس ديوان الموظفين هو الجهة الموفدة بالنسبة للطلاب الذين يوفدون لغايات توظيفهم في إحدى دوائر الحكومة الأخرى بعد عودتهم من البعثة .

المادة ٢٣ - ينظم التمهيد على خمس نسخ ويحتفظ كل من الكاتب العدل والجهة الموفدة بنسخة منه ، وترسل نسخة منه إلى كل من رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم ورئيس ديوان الموظفين .

المادة ٢٤ - أ - تدفع الحكومة أو الوزارة أو الدائرة الحكومية الموفدة من مخصصاتها أو من مخصصات المنح الدراسية أجور سفر المبعوث وتكاليف معيشته ورسوم الجامعة وأثمان الكتب واللوازم المدرسية حسب التعليمات التي تضعها لجنة البعثات سنوياً لكل نوع من أنواع البعثات .

ب - تدفع الجهة الموفدة غير الحكومية المخصصات المقررة لكل بعثة حسب شروطها الخاصة .

الفصل السادس

المخصصات التي تدفع لأعضاء البعثات العلمية

المادة ٢٥ - مع مراعاة احكام المادتين ٢٦ و ٢٧ من هذا النظام

إذا كان المبعوث موظفاً أو مستخدماً فيصرف له جزء من رواتبه وجزء من علاواته (باستثناء علاوة غلاء المعيشة المائتية التي تصرف له كاملة) وفق الاسس التالية :

١ - يصرف له نصف راتبه وعلاواته اذا كان اعزب .

٢ - يصرف له ثلاثة ارباع راتبه وعلاواته اذا كان متزوجاً .

ولا تسري احكام هذه المادة على الموظفين والمستخدمين الذين ابتدأت بعثاتهم قبل نفاذ هذا النظام .
بل تسري عليهم احكام المادة ١٧ المعدلة من نظام البعثات العلمية لسنة ١٩٥٧ .

المادة ٢٦ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة ان يقرر اعطاء الموظف اجازة دراسية براتب كامل مع العلاوات للمدة والشروط التي يراها مناسبة وفق الاسس التالية :

أ - متى كان الموظف حائزاً على اختصاص معين في ناحية من نواحي العمل الحكومي الذي يؤديه وطلب هذا الموظف ان يعطى اجازة دراسية لتوسيع اختصاصه او لتتبع دراسات حديثة في ذلك الاختصاص ، واقتنعت الحكومة ان تلك الدراسة تفيد المصلحة العامة .

ب - ان يشهد الوزير المختص ان بالامكان القيام بعمل الموظف في اثناء غيابه .

ج - ان يكون قد اكتمل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في خدمة متواصلة مع الحكومة قبل ان يعطى الاجازة الدراسية مباشرة .

د - ان يكون حائزاً على درجة جامعية لا تقل عن مستوى بكالوريوس علوم او ما يعادلها .

هـ - ان يوقع مع الوزارة المختصة تعهداً بالخدمة فيها مثلي مدة الاجازة الدراسية وفقاً لاحكام هذا النظام .

الفصل السابع

الاشراف على بعثة المبعوث

المادة ٢٧ - للجنة البعثات بالتشاور مع الوزارة او الجهة الموفدة حتى الاشراف العام على دراسة المبعوثين وذلك عن طريق مباشر او بواسطة الممثلين الدبلوماسيين او المالحقين الثقافيين للملكة ، وتحفظ بجميع المخابرات والتقارير الخاصة بهم الى ان يتم تخرجهم ، على ان تزود الوزارة الموفدة بنسخ عنها . وعلى المبعوثين ان يكونوا دائمي الاتصال بالسفارات او المفوضيات الاردنية وان يحيطوا المسؤولين هناك او المالحقين الثقافيين علماً بإمكانة اقامتهم ومناهج دراستهم .

المادة ٢٨ - على سكرتير اللجنة ان يقدم قبل ابتداء السنة المدرسية بشهر على الاقل الى اللجنة تقريراً سنوياً يوضح فيه سير المبعوثين العلمي ونتائج دراستهم ، على ان يدرين الاعضاء الدائمون في اللجنة هذا التقرير ليصدروا اية قرارات او توصيات بشأنه .

الفصل الثامن

انهاء بعثة المبعوث

المادة ٢٩ - للجنة ان تتخذ قراراً بانهاء بعثة المبعوث في احدى الحالات التالية على ان يقترن ذلك بموافقة رئيس الوزراء .

أ - اذا صدر بحقه حكم بجنابة او جنحة اخلاقية .

ب - اذا اتخذ المعهد الذي يدرس فيه قراراً بفصله وقنعت اللجنة بسلامة هذا الاجراء .

ج - اذا قام بنشاط سياسي لا يتفق ومصلحة بلاده وسياساتها العليا .

د - اذا دلت نتائجها السنوية على تقصيره او رسوبه . وفي جميع هذه الحالات لا يجوز اعادة البعثة لهذا المبعوث الا اذا ثبت ان التقصير او الرسوب كان بسبب تخلفه عن اداء الامتحانات لاسباب مرضية تاهرة بناء على تقرير طبي موقع عليه من طبيبين احدهما طبيب حكومة ومصدق من احد القضاة الاردنيين (ان وجد) .

المادة ٣٠ - اذا فشل المبعوث من البعثة لاي سبب فاللجنة ان تتخذ احد الاجراءات التالية :

أ - السماح له بالدراسة على حسابه الخاص حتى اكمال دراسته ومطالبته بالخدمة في الوزارة او الجهة الموفدة بعد ذلك مدة تعادل مثلي مدة البعثة .

ب - مطالبته بالعمل في الوزارة او الجهة التي تعهد بالعمل معها مدة تعادل مثلي مدة الدراسة اذا لم يسمح له بمواصلة دراسته على حسابه الخاص .

ج - مطالبته وكفيله برد جميع النفقات التي تكبدتها خزانة الدولة والهيئة الموفدة بعد اضافة ٥٠٪ من مقدارها وذلك دون اذار او امهال .

المادة ٣١ - مع مراعاة احكام الفقرة د من المادة ٢٩ من هذا النظام لا يجوز اعادة البعثة للمبعوث الذي اتخذ قرار بفصله .

المادة ٣٢ - أ - اذا اتخذ أي قرار بحق أي موظف أو مستخدم مبعوث مرتبط مع الحكومة بتعهد أثناء سريان ذلك التعهد يستوجب اعتباره فاقداً وظيفته أو يقضي بتنحيته عن العمل بموجب احكام نظام الموظفين المدنيين أو أي تشريع آخر يقوم مقامه فيكون ملزماً بشروط التعهد . وعليه ان يدفع جزءاً من الرواتب والنفقات التي تكبدتها خزانة الدولة والهيئة الموفدة متناسب مع المدة المتبقية للخدمة في الحكومة بموجب ذلك التعهد .

ب - يصبح الموظف او المستخدم الذي يقدم استقالته قبل اكاله مدة الخدمة التي تعهد ان يخدمها مع الحكومة او الجهة التي نسبت ايفاده حسب شروط التعهد ملزماً بتلك الشروط وتسري عليه احكام الفقرة السابقة التي تطبق بحق الموظف او المستخدم الذي يعتبر فاقداً وظيفته حتى ولو قبلت استقالته من المرجع المختص .



الفصل التاسع

احكام عامة

المادة ٣٣ - أ - لا يجوز تفسير مكان الدراسة او فرع التخصص الا بناء على توصية الوزارة الموفدة وموافقة اللجنة . وفي حالة صدور مثل هذه الموافقة يستمر العمل بالتعهد المنصوص عليه في المادة ١٩ من هذا النظام .

ب - اذا عدل فرع التخصص او مدة دراسة المبعوث او نقل من جامعة الى اخرى يبقى التعهد بالخدمة وعقد الكفالة قائمين ويلزم الكفيل بما تمهد بإدائه للحكومة مهما تنوعت التغييرات الطارئة .

المادة ٣٤ - يجوز تجديد مدة اية بعثة بقرار من اللجنة وموافقة رئيس الوزراء .

المادة ٣٥ - يعفى المبعوث من دفع المبالغ التي اتفقت على دراسته ومن اي التزام اخر اذا انقطع عن الدراسة لاسباب صحية ، وكانت حالته الصحية لا تساعد على العمل مثلي المدة الفعلية التي امضاها في البعثة بناء على تقارير طبية رسمية تقنع بصحتها اللجنة .

المادة ٣٦ - أ - على المبعوث اذا كان طالباً اوفد لغايات توظيفه في الحكومة ان يقبل بالعمل الذي تعينه له الحكومة في وظيفة ضمن اختصاصه وان يقبل بالدرجة او الراتب الشهري المقرر لمثل كفاءته بموجب قوانين وانظمة الموظفين النافذة . اما اذا كان مستخدماً في غير الحكومة فعليه ان يقبل بالعمل الذي تعينه له الجهة التي تمهد بالعمل معها ، وان يقبل الراتب المقرر لمثل كفاءته . وعلى المبعوث في جميع هذه الحالات ان يقدم طلباً للاستخدام الى الجهات المختصة حسب الاصول خلال شهر واحد من تاريخ عودته من البعثة .

ب - في حالة عدم موافقة المبعوث على نوع الوظيفة من جهة الاختصاص فيكون قرار اللجنة قطعياً وغير قابل لطريقة من طرق الطعن فيه .

المادة ٣٧ - أ - لا تكون الحكومة ملزمة بتعيين المبعوث بعد اكمال دراسته

ب - مع مراعاة احكام المسادة السابقة اذا لم يصدر قرار بتعيين المبعوث خلال الستة اشهر التالية لتاريخ انتهاء بعثته يصبح ذلك المبعوث في حل من تعهده بالعمل ويحق له خلال مدة الانتظار مزاولة اي عمل حر مؤقت على ان يباشر عمله الرسمي فوراً بعد صدور قرار بتعيينه

المادة ٣٨ - يقدم المبعوث الذي يتلقى دروسه في معهد النتائج التي يحصل عليها اولاً فاولاً . ويقدم المبعوث الزائر تقارير عن عمله الى رئيس لجنة البعثات . وبعد انتهاء البعثة يقدم كل مبعوث خلال شهرين من تاريخ انتهاء بعثته تقريراً الى رئيس دائرته يتضمن ما يلي:

أ - وصفا موجزاً لموضوع الدراسة ومدتها وكيفية القيام بها

ب - مدى انطباق هذه الدراسة على الموضوع الذي اوفد للتخصص فيه ، ومدى امكانية تحقيق الغاية التي اوفد من اجلها

ج - مدى ما يستطيع ان يفيد من دراسته مع تقديم اية اقتراحات بهذا الشأن .

د - ترسل نسخة من التقرير الى كل من رئيس اللجنة ووزير التربية والتعليم . وتحفظ نسخة في ملف المولف في الدائرة الموفدة .

يستثنى من احكام هذه المادة المبعوث الذي تنتهي دراسته بحصوله على درجة علمية اذا كان طالباً نظامياً في معهد علمي او جامعة ولم يكن مبعوثاً زائراً .

المادة ٣٩ - استثناء للاحكام المادتين ١ و ٢٥ من هذا النظام تعتبر جميع المراحل التي تمت قبل نفاذ هذا النظام بموجب احكام نظام البعثات العلمية لسنة ١٩٥٧ وسائر التعديلات التي طرأت عليه نافذة وقانونية .

المادة ٤٠ - أ - اذا لم يوجد نص في هذا النظام ينطبق على حالة بعثتها فتتخذ اللجنة القرار المناسب بشأنها ويرفع هذا القرار الى رئيس الوزراء للموافقة عليه .

ب - باستثناء ما ورد في احكام المادتين ٢٠ و ٣٦ من هذا النظام في حالة وقوع اي خلاف حول تطبيق احكام هذا النظام بحق اي مبعوث فتتعال القضية الى مجلس الوزراء لتدقيقها واعطاء قرار نهائي فيها .

المادة ٤١ - يلغى نظام البعثات العلمية لسنة ١٩٥٧ وجميع الانظمة المعدلة له ، كما تلغى المادة ١٠٢ من نظام الموظفين المدنيين لسنة ١٩٥٨ ، واية انظمة او تعاليم اخرى تتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٦٠/٣/١٣

الحسين طلال

| | | |
|-----------------|-----------------------|-----------------------------------|
| رئيس الوزراء | قاضي القضاة | وزير الخارجية ووزير الاقتصاد |
| مزارع المجالي | وزير التربية والتعليم | الوطني والانشاء والتعمير بالوكالة |
| وزير المالية | محمد الامين الشقيطي | موسى ناصر |
| هاشم الجبوسي | وزير الصحة | وزير الداخلية والدفاع |
| وزير المدلية | جميل التوتونجي | وصلي ميرزا |
| والمواصلات | وزير الزراعة | وزير |
| النور النشاشيبي | والشؤون الاجتماعية | الاشغال العامة |
| | عاصكف الفان | يعقوب معور |

كلنا من الاهل

مجلس الوزراء

بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (٤٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٣ .
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠

نظام علاوة غلاء المعيشة لموظفي البلديات المتقاعدين

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (٤٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوة غلاء المعيشة لموظفي البلديات المتقاعدين لسنة ١٩٦٠) ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٥٦/١/٢٤ .
المادة ٢ - تسري تعليقات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين المنشورة في الملحق الاول للعدد ١٢٥٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٤ على موظفي البلديات المتقاعدين .

١٩٦٠/٣/١٣

أعضاء المجلس

| | | |
|---------------------|-----------------------|--|
| رئيس الوزراء | قاضي القضاة | وزير الخارجية ووزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتعمير بالوكالة |
| مؤازر المحامي | وزير التربية والتعليم | مؤازر |
| وزير المالية | محمد الامين الشنيطي | وزير الداخلية والدفاع |
| هاشم الجبوسي | وزير الصحة | وصفي مبرزا |
| وزير | جميل التوتوي | وزير |
| المعدلية والمواصلات | وزير الزراعة | الاشغال العامة |
| الوزير الناشئ | والشؤون الاجتماعية | يعقوب ممر |
| | عاصف الفاي | |

قرار رقم « ٣ »

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٩/١٢/١ رقم ن/١٤/١٣/١٠٤١٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرتين الاخيرتين من البند الرابع من الملحق الاول لقانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ وبنات مقدار الرسم الذي يتوجب استيفاؤه بمقتضى هاتين الفقرتين عن المركبات الميكانيكية التي تدار بالبنزين او بأي نوع من الزيوت غير البنزين .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير الداخلية المؤرخ ١٩٥٩/١١/٢٨ وكتاب مدير الامن العام المؤرخ ١٩٥٩/١١/٢٢ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا ان البنود الثاني والثالث والرابع من الملحق الاول المشار اليه آنفاً عينت مقادير الرسوم التي يتوجب استيفاؤها عن رخص اقتناء المركبات الميكانيكية الخصوصية والعمومية والمركبات التجارية التي تدار بالبنزين .

ثم جاءت الفقرة الاولى من البند الرابع المذكور فنصت على وجوب استيفاء ضعف الرسم المبين في هذا البند عن السيارات التي تدار بالبنزين او بأي نوع من الزيوت غير البنزين .

وبعدها جاءت الفقرة الثانية من البند نفسه فأوجبت استيفاء رسم اضافي قدره ١١٠٪ على الرسوم المبينة في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من الملحق المذكور عن السيارات التي لا تسير بالبنزين .

ومن هذا يتضح ان الفقرة الاولى من البند الرابع انما يختص حكمها بالمركبات الوارد ذكرها في هذا البند فقط وهي المركبات التجارية العمومية والخصوصية المعدة للشحن اذا كانت لا تدار بالبنزين .

اما الفقرة الثانية من البند المذكور فان حكمها يتناول المركبات الميكانيكية الخصوصية والعمومية المنصوص عليها في البندين الثاني والثالث من الملحق المذكور كما انه يتناول ايضاً المركبات التجارية العمومية والخصوصية المعدة للشحن المبينة في البند الرابع ايضاً .

وعلى هذا الاساس فلا يوجد اي التباس فيما يتعلق بمقدار الرسم الاضافي الذي يستوفي عن المركبات الميكانيكية الخصوصية والعمومية المبينة في البندين الثاني والثالث اذا كانت لا تسير بالبنزين وهو (١١٠٪) والالتباس الواقع انما ينحصر فقط بالرسم الاضافي الذي يتوجب استيفاؤه عن المركبات المبينة في البند الرابع اذا كانت لا تسير بالبنزين ، اذ بينا اوجبت الفقرة الاولى من البند الرابع استيفاء ضعف الرسم عنها نجد ان الفقرة الثانية اوجبت ان يستوفي عنها رسم اضافي قدره (١١٠٪) .

وحيث ان هذا التناقض الظاهر بين الفقرتين المذكورتين لا يمكن فيه التوفيق

وحيث ان القاعدة العامة في التفسير عند وجود مثل هذا التناقض توجب العمل بالنص الاخير على اعتبار انه ناسخ للنص السابق المناقض له .

فاننا نرى انه فيما يتعلق بالمركبات التجارية العمومية والخصوصية المعدة للشحن يجب تطبيق الفقرة الثانية لا الفقرة الاولى من البند الرابع ، اذ ان الفقرة الاولى تعتبر ملغاة بحكم الفقرة الثانية عملاً بالقاعدة السالفة الذكر .

هذا ما تقرر تفسيره بالنسبة للحالات التي ينطبق عليها الملحق الاول قبل تعديله بالنظام رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ المنشور في العدد ١٤٧٢ من الجريدة الرسمية .

اما بالنسبة للحالات التي ينطبق عليها هذا النظام المعدل فان البند السادس من الملحق الجديد قد ازال الالتباس والتناقض الوارد في الملحق القديم وذلك بان حدد رسماً اضافياً واحداً وهو (٢٠٠٪) على رخص اقتناء السيارات التي تدار بغير البنزين سواء اكانت من المركبات العمومية او الخصوصية او المعدة للشحن .

صدر في ١٩٦٠/٣/١٠

| | | | | |
|----------------|------------------|--------------|-------------|--------------------|
| عضو | عضو | عضو | عضو | رئيس الديوان الخاص |
| مندوب | المستشار الحقوقي | عضو محكمة | عضو محكمة | بتفسير القوانين |
| وزارة الداخلية | لرئاسة الوزراء | التميز | التميز | رئيس محكمة التمييز |
| صلاح السحجات | شكري المهدي | الياس الحوري | موسى الساكت | علي مسبار |

هذا من الملحق

قرار رقم « ٤ »

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٥١/١٢/١٩ رقم ١١٠٨٠/٥/١٠٦/١٣ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام تعليمات علاوة غلاء المعيشة للتقاعدس المذكورة في المبحث الاول للعدد ١٢٥٧ من الجريدة الرسمية وبيان ما اذا كانت تشمل موظفي البلديات المتقاعدين ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير الداخلية المؤرخ ١٩٥٩/١٢/١٣ والخبرات المرفقة به وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا ان المادة الثانية من التعليمات المذكورة تنص على ان لفظة (المتقاعد) تنصرف الى المتقاعد المدني والمتقاعد العسكري .

ولهذا فان احكام هذه التعليمات لا تسري الا على المتقاعدين المدنيين والعسكريين الذين يتقاضون رواتبهم التقاعدية من خزانة الدولة فقط ولا تسري على موظفي البلديات المتقاعدين لعدم وجود نص بذلك فيها .

اما ما جاء في الفقرة الخامسة من المادة الثامنة من ان هذه التعليمات لا تسري على المتقاعدين المستخدمين في البلديات الذين يتقاضون علاوة غلاء المعيشة بالاضافة الى رواتبهم الاساسية فالقصد منه موظفو الحكومة الذين يستخدمون في البلدية بعد احوالهم على التقاعد ، اذ جاءت هذه الفقرة لتع صرف علاوة غلاء معيشة من صندوق الخزينة لئلا هؤلاء المتقاعدين اذا كانوا يتقاضون من صندوق البلدية علاوة غلاء معيشة بالاضافة الى رواتبهم الاساسية .

وعلى هذا الاساس فلا يمكن الاستناد الى هذه التعليمات في تخصيص علاوة غلاء معيشة لموظفي البلديات المتقاعدين بل لا بد من اصدار نظام بذلك وفق احكام الفقرة الثانية من المادة ٤٣ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ التي نصت على ان تخصيص رواتب تقاعد او مكافآت لموظفي البلدية او اعطائهم علاوات يكون بنظام يضعه وزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء وتصديق جلالة الملك .

اما بمجرد وضع غصصات علاوة غلاء المعيشة لموظفي البلديات المتقاعدين في موازنة البلديات فلا يكفي لاعطائهم اياها . هذا ما نقرره في تفسير التعليمات المطلوب تفسيرها .

صدر في ١٩٦٠/٣/١٠

| | | | | |
|----------------------|------------------|-------------|--------------------|--------------------|
| عضو | عضو | عضو | عضو | عضو |
| مندوب وزارة الداخلية | المستشار الحفوقي | عضو محكمة | عضو محكمة | رئيس الديوان الخاص |
| رئاسة الوزراء | التميز | التميز | رئيس محكمة التمييز | بتفسير القوانين |
| شكري المهدي | اليامين الحوزي | موسى الساكت | علي مسبار | |

تعليمات صادرة عن وزير المالية

بموجب المادة الخامسة من نظام جباة الاموال الاميرية رقم ١٤ لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - تقسم المملكة الى اثنتين وعشرين منطقة تحصيلية وهي :

عمان - القدس - اربد - نابلس - الخليل - السلط - الكرك - معان - طولكرم - رام الله - بيت لحم - جنين - عجلون - الكورة - جرش - مادبا - المفرق - الرمثا - العقبة - الزرقاء - اريحا - الطفيلة .

المادة ٢ - تقسم المناطق التحصيلية المذكورة في المادة الاولى الى الدوائر التحصيلية التالية :

| المرکز | عدد الدوائر التحصيلية |
|-------------------------|-----------------------|
| عمان | ١٣ |
| القدس | ٥ |
| اربد | ٦ |
| نابلس | ٩ |
| الخليل | ٦ |
| السلط | ٧ |
| الكرك | ٧ |
| معان | ٢ |
| طولكرم | ٤ |
| رام الله | ٥ |
| بيت لحم | ٣ |
| جنين | ٤ |
| عجلون | ٢ |
| جرش | ٢ |
| مادبا | ٣ |
| المفرق | ٢ |
| الزرقاء | ٣ |
| اريحا | ٢ |
| الطفيلة | ٢ |
| الكورة (دير ابي سميد) | ١ |
| الرمثا | ١ |
| العقبة | ١ |

المادة ٣ - يخصص لكل منطقة تحصيلية جباة بالعدد التالي ويجوز زيادة العدد وتخفيضه بقرار من وزير المالية :

| المرکز | عدد الجباة |
|--------|------------|
| عمان | ١٣ |
| القدس | ٥ |